فتنة صعدة.. محاولة للقراءة

2-1

تجـدّدت مؤخـراً أعمـال العنف التـي تنفذها جماعة مـا يسمى "الشبـاب المؤمن" ضد سلطـة الدولة والقـوات المسلحة، امتداداً لفتنة أشعلها المتمرد حسـين بدر الدين الحوثي وأنصاره الذين جاهروا منذ انطلاق شرارة هذه الفتنة في صيف عام 2004م بأفكار ضالة تمثل تمرداً على الدستور، وتعدياً على نظامنا السياسي الديمقراطي الذي يقوم – منذ إعلان الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990 – على قواعد التعددية والاختيار الحر للسلطة عبر انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية حرة ومباشرة، يتساوى فيها المواطنون والأحزاب والتنظيمات السياسية في الترشح لشغل الوظائف القيادية في الدولة ومؤسساتها الدستورية، وانتخاب من يراهم المواطنون أكثر كفاءة وأهلية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بعيداً عن أي شكلٍ من أشكال التمييز أو التسلط الطائفي أو الفئوي أو السلالي.

أحمد الحبيشي

ولما كانت الديمقراطية تشكل المحتوى الرئيسي لحياتنا السياسية الجديدة فقد أصبحت حرية التعبير السلمي عن الرأي والفكر في إطار الثوابت الدستورية والوطنية سبيل كل المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية.. بيد أن الديمقراطية تتعارض مع محاولة استخدام حرية التعبير بهدف الدعوى إلى أفكار ومشاريع سياسية تهدد أسس النظام الديمقراطي التعددي، وتبرر استخدام العنف المسلح من أجل تجسيد هذه الأفكار في الأرض، الأمر الذي يضع حملة هذه الأفكار وأفعالهم المتطرفة في سياق الإرهاب فكرا وممارسة.

اللافت للنظر أن أحداث التمرد الذي قادته ومازالت تقوده جماعة دينية متشددة في صعدة أحيطتِ بتناولات سياسية وإعلامية مغرضة داخلياً وخارجياً على نحو لا يخلو من التضليل والانتهازية السياسية والمراهنات الخاسرة للأزمات والمواجهات التي شهدتها بلادنا في سنوات سابقة بين أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية من جهة، وبين بعض الجماعات المتطرفة التي ارتكبت جرائم إرهابية طالت بواخر أجنبية ومنشآت حكومية وسفارات أجنبية، وألحقت بأعمالها الإجرامية أضراراً خطيرة باقتصاد بلادنا ومكانة موانئنا وسمعة مواطنينا في الخارج.

من نافل القول إن جانباً من الخطاب الإعلامي المعارض يحرص على تناول أحداث صعدة منذ اندلاعها في عام ٢٠٠٤م وتجددها بعد ذلك وحتى الآن بشكل لا يخلو من الالتباس والتدليس من خلال اعتبارها قضية رأي تارة وقضية اضطهاد طائفي أو خلاف سياسي تارة أخرى.

وبهذا الصدد تقتضي الموضوعية ملاحظة إصرار هذا الخطاب الملتبس على تجاهل الأهداف والمنطلقات والأبعاد الخطيرة لجرائم الإرهاب التي تستهدف تقويض أسس النظام السياسي القائم على الديمقراطية التعددية وحرية التعبير وحق تداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع، فقد حرص هذا الخطاب على تشويه تلك المواجهات التي كانت ومازالت أجهزة الأمن تقوم من خلالها بواجبها الوطني الدستوري إزاء تلك الأخطار التي تهدد أسس النظام السياسي والسلم الأهلي والمصالح العليا للبلاد، حيث تمحور ذلك التشويه في محاولات إظهار تلك الجماعات الإرهابية في صورة الضحية التي تتعرض للقمع والملاحقة وانتهاك حقوق الإنسان وحرية التعبير على نحو ما فعلته ومازالت تفعله بأشكال متفاوتة بعضُ أحزاب اللقاء المشترك وصحافتها وكتابها.

ولا نبالغ حين نقول إنّ تناقضات الخطاب الإعلامي المعارض لأحزاب اللقاء المشترك منذ اندلاع فتنة صعدة عام ٢٠٠٤م حتى الآن، كشفت الإفلاس القيمي لذلك الخطاب وسقوطه في مستنقع الانتهازية السياسية، وإدمانه على البحث عن فرص ضائعة لتصفية حسابات سياسية وحزبية مع السلطة وحزبها الحاكم، وتسويق ذرائع واهية لتبرير الإرهاب وتبرئة مرتكبيه والتقليل من مخاطره على مستقبل الديمقراطية وحياتنا الجديدة بشكل خاص، ومصالح الوطن والمجتمع والشعب بشكل عام.

لا ريب في أنّ المنطلقات الفكرية لجرائم الإرهاب والجماعات المتطرفة التي ارتكبتها وواجهتها أجهزة الأمن والمؤسسات الإعلامية والثقافية والتربوية في بلادنا كانت غائبة تماما عن الخطاب الإعلامي المعارض الذي أسرف خلال السنوات السابقة في إخراج المواجهة مع الإرهاب من سياقها الموضوعي إلى سياق آخر يتسم بالكيدية تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان، فيما كان هذا الخطاب يتجاهل تماما أن هذه الحقوق موجودة في البنى الدستورية والسياسية والإعلامية والثقافية لنظامنا الديمقراطي التعددي، مقابل غيابها المطلق عن منظومة الأفكار المتطرفة والمتشددة التي تغذي الإرهاب وتوجه نشاط الجماعات المتطرفة، بشقيها السني والشيعي، بدعاوى دينية زائفة وملفقة، ناهيك عن أنّ الفكر السياسي الأحادي للجماعات الإرهابية التي واجهتها الدولة في أوقات سابقة في صعدة وأبين ومأرب ومناطق أخرى من اليمن – ومازالت تواجه ذيولها وتوابعها حاليا في صعدة – لايعترف بالديمقراطية وبحقوق الإنسان، ويسعى إلى بناء دولة دينية استبدادية شمولية على غرار نموذج نظام ولاية الفقيه ونموذج نظام طالبان، وكلاهما وجهان مذهبيان للدولة الدينية التي تجاهد حركات الإسلام السياسي السنية والشيعية من أجل بنائها، وهي دولة لا مكان فيها للتعددية السياسية والفكرية وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة و لا مجال فيها للمساواة بين المواطنين ومعتقداتهم ومذاهبهم الدينية المتنوعة.

اليوم يتكرر الحال مجددا مع تجدد أحداث فتنة صعدة حيث تواجه الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية تحديات ومخاطر جدية تهدد السلم الأهلي والنظام الديمقراطي التعددي في بلادنا على إثر قيام جماعة دينية مذهبية متشددة بمحاولة تسويق أفكار سياسية رجعية وضالة بلباس ديني، و الاعتقاد بولاية إمام منتظر غائب ينوب عنه فقيه قبل ظهوره، وحصر سلطات مطلقة في يد هذا الفقيه إلى جانب حصر الحكم وتوريثه في فئة أو سلالة معيّنة، بعيدا عن حق الشعب – باعتباره مالك السلطة ومصدرها – في اختيار حكامه عبر صناديق الاقتراع، وحق كافة القوى السياسية والمواطنين من مختلف التيارات الفكرية والمذاهب الدينية في ممارسة حرية التعبير عن برامجها وأفكارها وعقائدها بالوسائل الديمقراطية والسلمية التي يكفلها دستور الدولة ونظامها الجمهوري.

الثابت أن فتنة صعدة ارتبطت بالتمرد المسلح الذي قامت به جماعة دينية قادها شخص لقي مصرعه بعد أن ادعى لنفسه حق " الإمامة "، وسعى بالقوة إلى انتزاع البيعة ونصب نفسه إماماً على المسلمين في اليمن، الأمر الذي دفع عدداً كبيرا من علماء الدين في بلادنا إلى دحض أفكاره الضالة وبيان تعارضها مع صحيح الإسلام.

ومما له دلالة خطيرة أن هذه الجماعة لم تكن محصورة على بعض أبناء مديرية حيدان في محافظة صعدة التي اتخذ منها زعيم هذه الجماعة المتطرفة منطلقا لتمرده المشبوه، ودعوته الضالة، بل شملت أتباعا لها تم تجميعهم وجلبهم من مختلف المدارس الدينية المذهبية في بعض المحافظات حيث تقوم هذه المدارس بتعليم طلابها دروسا و أفكارا خارج النظام التعليمي الرسمي للدولة، وبما يتناقض مع قانون التعليم الذي تم بموجبه إلغاء منظومة المدارس والمعاهد والمراكز الدينية التي كانت تدرس أفكارا ومفاهيم دينية وفق نسق فكري أحادي مغلق قبل دمجها بالنظام التعليمي الرسمي، بينما استثنت الدولة لأسباب غير مفهومة عددا كبيرا من المدارس الدينية السلفية السنية والشيعية الهادوية، وأبقتها حرة طليقة خارج النظام التعليمي الرسمي، حيث تمارس هذه المدارس تحريضا مذهبيا مسعورا ضد بعضها البعض، وما يترتب على ذلك من إثارة النعرات الطائفية والمذهبية في المجتمع، وفتح الباب واسعا لإغراق البلاد في بحر فتن أهلية غير محمودة العواقب.

ظلت هذه المدارس الدينية المذهبية رغم اختلاف مسمياتها قائمة خارج النظام التعليمي الرسمي على الرغم من تطبيق قانون التعليم، ولعبت بسبب وجودها غير القانوني دورا خطيرا في صناعة بيئة ثقافية متشددة تتغذى منها هذه الجماعة الضالة وغيرها من الجماعات المتطرفة التي اتخذت من صعدة وبعض مساجدها ومدارسها المذهبية معقلا للأفكار التي تدعو إلى إحياء نظام الإمامة الشيعي أو نظام الخلافة السني، وصولا إلى إعلان التمرد على الدولة والدعوة إلى إعادة النظام الإمامي الكهنوتي الذي انتهى وإلى غير رجعة بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة، وهو ما ألمحت إليه وحذرت منه صحيفة (٢٢ مايو) التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام في عددها الأخير الصادر يوم الخميس الماضي.

لجأت جماعة المتمرد حسين الحوثي وأتباعه وورثة أفكاره في بادئ الأمر إلى نشر أفكارها الضالة عبر توزيع الكاسيتات والخطابة في المساجد وتشكيل المليشيات المسلحة وعدم الاعتراف بالدستور بحجة أنه وضعي ويتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تحصر الولاية العامة في حي واحد من قريش بحسب أحد التأويلات المتعددة والمتناقضة للشريعة الإسلامية، الأمر الذي يؤكد خطورة المدارس الدينية السلفية على اختلاف مذاهبها، والمنتشرة في معظم أنحاء الجمهورية اليمنية خارج النظام التعليمي الرسمي، حيث يدرس الطلاب في مدارس أخرى أفكاراً لا تقل خطورة عن تلك التي تعلمها وآمن بها أنصار الجماعة المتمردة في صعدة. فإذا كان المتمردون –ومعظمهم من الشباب الضال– قد درسوا فكرة حصر وتوريث الحكم في حي واحد من قريش، وهو الحي الهاشمي أو حي آل البيت أو سلالة البطنين في إطار آل البيت، فإنّ طلاباً آخرين يتعلمون في مدارس دينية أخرى داخل صعدة وفي غيرها من المحافظات أفكارا رجعية تدعو بشكل مموه إلى القضاء على النظام الجمهوري، والانقلاب على الديمقراطية التعددية وإعادة نظام الخلافة وحصر وتوريث الحكم في قريش فقط بجميع بطونها وأفخاذها وأحيائها، بدلا من حصرها في الحي الهاشمي من قريش، وما يترتب على ذلك من إهدار للحقوق السياسية لبقية المسلمين ومصادرة حقوقهم كمواطنين متساوين أمام الدستور والقوانين في الحقوق والواجبات.

وإمعانا في التضليل والتعبئة الخاطئة حرصت الجماعة المتمردة في صعدة قبل تفجير تمردها الأول عام ٢٠٠٤ م، على رفع شعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتحريض المصلين في بعض مساجد صعدة وأمانة العاصمة ومحافظات أخرى لترديد هتافات معادية لهاتين الدولتين، وإنزال العلم الوطني للجمهورية اليمنية من بعض المؤسسات الحكومية والمنازل في محافظة صعدة بقوة السلاح عند بدء التمرد ورفع علم دولة إسلامية غير عربية وعلم حزب الله الشيعي في لبنان، بدلا من علم الجمهورية اليمنية، بالاضافة الى تسليح بعض الصبية من الشباب الذين ربطوا على رؤوسهم عصابا من القماش الأخضر كتبوا عليه ((يا حسين.. الموت لأمريكا وإسرائيل ومن والاهما))، ثمّ توّجوا هذه الأعمال في تمردهم الأخير مطلع العام الحالي٢٠٠٧ م، بتنفيذ هجمات على مراكز القوات المسلحة والأمن وتوجيه إنذار يستهدف طرد المواطنين اليهود وترحيلهم من منازلهم والمنطقة التي يعيشون فيها، الأمر الذي يقدّم خدمة مجانية ومباشرة للمشروع الصهيوني العالمي الذي يسعى إلى تبرير وجود إسرائيل ونقل اليهود إليها بذريعة اضطهاد اليهود ومعاداة السامية.

ما من شك في أنّ المخاطر والتداعيات المحيطة بتجدد فتنة التمرد المذهبي في صعدة تقدم دليلا إضافيا على خطورة الثقافة الدينية المتطرفة التي تؤسس نسقا مغلقاً وأحادياً للوعي والممارسة.

ولعله من المفيد أن تستفيد أحزاب المعارضة من أخطائها السابقة في التعامل مع فتنة الحوثي بصعدة عندما توهمت بأنّ الأحداث المسلحة الناجمة عن هذه الفتنة يمكن أن توفر لها فرصة ذهبية لتصفية حساباتها مع الحزب الحاكم، وإظهار القضية وكأنها صراع بين حكومة المؤتمر الشعبي العام من جهة، وجماعة مدنية تمتلك الحق في التعبير عن آرائها وأفكارها.

ومما له دلالة أن الدولة تعاملت مع هذه القضية منذ بدايتها قبل ثلاث سنوات بروح وطنية من خلال عرض مبادرات سلمية لحل المشكلة وتشكيل العديد من لجان الوساطة التي فشلت في مهمتها بسبب تعنت هذه الجماعة ولجوئها إلى أساليب الدس و الخداع والمناورات التي تجيزها السياسة ويتضرر منها الدين عند خلطه بالسياسة.

وكما هو معروف كانت لجان الوساطة قد تقدّمت بعروض ومقترحات بل التزامات من قبل الدولة لضمان أن تؤدي تلك الجماعة دورها السياسي وفق القواعد الدستورية والقانونية، والاستفادة من قرار العفو العام الذي أصدره الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والاستفادة من النهج الديمقراطي وأجواء التعددية السياسية وحرية الصحافة للتعبير عن نفسها من خلال صحف خاصة بها وتنظيم سياسي يمثلها أسوة ببقية القوى السياسية الناشطة في الساحة الوطنية.

المثير للدهشة أنّ إصرار جماعة التمرد على إثارة الفتنة المذهبية في صعدة ومواصلة أعمال العنف ضد الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية بين فترة وأخرى يحاط دائما بتناولات سياسية وإعلامية مغرضة على الصعيد الخارجي، إلى جانب الكشف عن روابط بين عناصر التمرد المذهبي والطائفي في صعدة، وبين قوى خارجية تزوّدها بمختلف أشكال الدعم السياسي والمالي والإعلامي، وهو ما يفسر حرص الدولة على التعامل مع المخاطر المترتبة على هذه الأحداث بمسؤولية وطنية عالية، تستهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني، وقطع الطريق على محاولات جعل اليمن هدفاً مباشراً للمخططات الرامية إلى إشعال الحروب الطائفية في المنطقة العربية، تمهيدا لتفتيتها وتمزيق نسيجها الاجتماعي الوطني.

بوسعنا القول ان الموقف الوطني المسؤول للدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية من أحداث صعدة وتداعياتها، يجسد قلق القيادة السياسية والحكومة والنخب الوطنية الفاعلة في اليمن إزاء المشاريع التي تستهدف تحويل الدول العربية إلى كانتونات طائفية متناحرة، وصولا إلى إخضاع المنطقة العربية للأطماع الخارجية التي تتربص بثرواتها ومواقعها الإستراتيجية. وتأسيساً على ذلك يجب التعامل مع فتنة صعدة بوعي وطني يأخذ بعين الاعتبار خطورة الخطاب السياسي الطائفي الموبوء بالأمراض الناتجة عن النزوع إلى الإقامة الدائمة في الأنفاق المظلمة للماضي، وعدم الانجرار إلى مخطط إحياء الصراعات القديمة والدامية على السلطة بين مركز دولة الخلافة وأطرافها منذ رفض الشهيد الحسين بن علي أداء البيعة للخليفة يزيد بن معاوية، ومصرعه المأساوي إلى جانب العديد من أبنائه وأفراد أسرته ومناصريه بسبب موقفهم الرافض لبيعة يزيد بن معاوية، وإطلاق صفة "الروافض" – بالمعنى المعاصر للمعارضة السياسية – عليه وعلى أتباعه، بالإضافة إلى ارتكاب خطيئة الدعاء على والده الإمام علي بن أبي طالب بواسطة خطبة الجمعة كل أسبوع في جميع مساجد دولة الخلافة طوال عقود عديدة من الزمن، حتى جاء الخليفة عمر بن عبدالعزيز ليضع حداً لآثار تلك المآساة التي ورثها عن أسلافه من الخلفاء والفقهاء والقضاة وقادة الجيوش والجواسيس في العهد الأموي، وإعادة الاعتبار لتاريخ الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتكريمه، ومنع لعنه والدعاء عليه وعلى أولاده وآل بيته في خطب الجمعة كل أسبوع، الأمر الذي أسهم في تعزيز وحدة المسلمين لحقبة تاريخية طويلة ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية، واستحق خلالها الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز لقب خامس الخلفاء الراشدين.

ومما له دلالة عميقة أن تتزامن عودة الحياة إلى هاتين المنظومتين الفقهيتين المتعارضتين والمتناحرتين مع أفول وغروب عصر الحضارة الإسلامية، وانقسام العالم الإسلامي بعد ذلك إلى مركز لدولة الخلافة ومراكز متمردة لدول ملوك الطوائف في أطراف دولة الخلافة، ما أدى إلى انقطاع المسلمين عن المساهمة في ميدان إنتاج الحضارة، وتغييب دور العقل وتحريم التفكير العلمي النقدي، وهيمنة ثقافة شفاهية قائمة على الحفظ والتلقين والنقل عن موروث الفكر الديني السلفي بشقيه الشيعي والسني انطلاقا من منظومتين فقهيتين متناحرتين على قاعدة الخلط بين الدين والسياسة. وكان من نتيجة انقسام العالم الإسلامي على تربة الصراع الطائفي إصابة دولة الخلافة الإسلامية ودول ملوك الطوائف على أطرافها، بالعجز عن اللحاق بركب الثورة الصناعية الأولى والثانية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر الميلادي، وسقوط العالم العربي والإسلامي تحت نير السيطرة الاستعمارية الأوروبية وتفوق الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي، وصولا إلى تشرذم نظام الخلافة وانهياره على تخوم الثورة الصناعية الثالثة في القرن العشرين الميلادي، بعد هزيمة دولة الخلافة في الحرب العالمية الأولى.

بهذا المعنى يتوجب على كافة القوى الحية في العالم العربي والإسلامي التنبه لخطورة خطاب الفتنة المتبادل هذه الأيام في الساحة العربية بين مختلف أقطاب المشاريع الطائفية المتناحرة، حيث يتجسد هذا الخطاب بكل وضوح في محاولات استدعاء صراعات الماضي من بطون الكتب الفقهية القديمة التي خلقها لنا الفقهاء المتناحرون الأسلاف (الروافض والنواصب) بحسب ألقابهم التي تنابزوا بها في العصور الغابرة على نحو ما نطالعه هذه الأيام في المآتم الاستعراضية ومهرجانات الندب والنواح، وصراخ الفضائيات المذهبية ومخرجات المدارس السلفية وإفرازات جماعات الإسلام السياسي الشيعية والسنّية، وغيرها من الوسائل والمنابر والأدوات التي تستهدف شحن وتعبئة اللاوعي الطائفي بشقيه السني والشيعي، وتلحق الضرر البليغ بوحدة البلدان والمجتمعات العربية والإسلامية، حيث من شأن التعاطي مع الخطاب الطائفي التناحري إعادة العالم الإسلامي إلى حقبة ما قبل الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، وتحويله الى ساحة مفتوحة ودامية للحروب الطائفية والأطماع والتدخلات الخارجية لبعض القوى التي تحاول إدارة أزمات حقبة ما بعد الحرب الباردة، بما يمكنها من تمرير مخططات التفتيت والتمزيق والإضعاف، كمدخل لفرض سياسات الهيمنة والاحتواء والإخضاع.. وهو ما سنتناوله في الحلقة القادمة من هذا المقال بإذن الله.

نقلاً عن / صحيفة (26 سبتمبر)

الأصولية الشيعية ليست بديلا

السيد ولد اباه

سألت السنة الماضية أحد الساسة الأمريكيين: ألا ترون أن مشروعكم في قد فشل نهائيا، ولم يحقق الأهداف المرجوة منه، بعد أن تحول البلد العراق إلى خراب ودمار شامل؟

رد علي محاوري بالقول «إن هذه هي الصورة الشائعة عند العرب، لكن الحقيقة مغايرة.. إن ما نشهده حاليا في العراق هو صراع بين الأصوليتين الأساسيتين المعاديتين لنا: الأصولية السنية والأصولية الشيعية.. ولا يزعجنا أبدا هذا الصراع ولا يضر مصالحنا في العراق».

لا تحتاج هذه الإجابة بطبيعة الحال للتعليق، وحسبنا الإشارة إلى أن فيها تأكيدا على حقيقة إفلاس المشروع الأمريكي في العراق، إذ ليست الفتنة الأهلية التي ولدها الاحتلال مكسبا يحسب لصالح الطرف الأمريكي الذي دخل العراق في سياق الحرب المعلنة ضد الإرهاب، فتحولت الساحة العراقية إلى بؤرة استقطاب وتصدير لكل أشكال الإرهاب الإقليمي.

وكنت قد قرأت على نطاق واسع في أدبيات المحافظين الجدد الأمريكان في إطار تصورهم لمشروع التدخل في العراق، ودفاعهم عنه، أن الساحة العراقية هي المدخل الأمثل لتغيير أوضاع المنطقة وتصدير الحريات الديمقراطية إليها، باعتبار أنها تجمع بين خصائص ثلاث شديدة الأهمية هي وجود نخبة متعلمة ذات تكوين ثقافي حديث، وإمكانات اقتصادية واسعة، ومؤسسة دينية متصالحة مع قيم الليبرالية والعلمنة.

من هذا المنظور، يقع التمييز بين التقليد السني الموصوف بالتشدد والانغلاق والجمود على النص التراثي، والتقليد الشيعي الموسوم بالانفتاح والقدرة على التجدد بالنظر للفسحة الاجتهادية الواسعة المتاحة للمرجعيات الفقهية في تأويل النص وتطبيقه في الواقع.

وقد استندت هذه التصورات الى بعض الأعمال الاستشراقية الضحلة، وساهم في تغذيتها «برنارد لويس» الوجه الاستشراقي المعروف بقربه من تيار المحافظين الجدد الأمريكيين.

وكان التصور ذاته قد بدأ في صفوف اليسار الثقافي الغربي، أيام اندلاع الثورة الإيرانية، التي بدت له عندئذ «أول ثورة دينية ديمقراطية» حسب عبارة الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو الذي اعتبرها أهم ثورة جذرية في العصور الحديثة، لأنها قننت للخروج من «سلطة السياسة» ذاتها.

وحاول فوكو - الذي كانت ثقافته الإسلامية سطحية - تبرير افتتانه بالثورة الإيرانية، من منظور مقارنة ساذجة بين «الإسلام السني الدوغمائي» و«الإسلام الشيعي الثوري».

بيد أن الموجة نفسها طغت في الساحة الإسلامية السنية، ووصلت إلى حد تحول عشرات شباب الحركات الإسلامية (خصوصا في منطقة المغرب العربي) إلى التشيع، وإن كان الأمر يتعلق هنا بتشيع سياسي ثوري، مفتون بأدبيات الاستشهاد والتمرد التي بلورها المفكر الإيراني علي شريعتي في نصوصه الجميلة حول التجربة الحسينية، وفي استخدامه البارع لرموز التراث الشيعي في اتجاه قراءة يسارية لما سماه بالتشيع العلوي (تشيع الفقراء والثوار) في مقابل التشيع الصفوي (تشيع المستكبرين والمستبدين).

والمعروف أن أفكار شريعتي (الذي توفي قبل انتصار الثورة) ألهمت قطاعا واسعا من اليسار العربي، كما ألهمت اليسار الإيراني نفسه (حركة مجاهدي خلق). بيد أن سحر الثورة الإيرانية سرعان ما انقشع بعد مرور السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإسلامية، فتحولت إيران في الوعي الغربي إلى نموذج للدولة القمعية، على الرغم من حالة التعاطف النسبي مع تجربة الرئيس خاتمي الذي استمال الجميع بلغته الفلسفية المهذبة الداعية لحوار الحضارات.

كما أن الصراع المحتدم داخل الفكر الإيراني نفسه بين الاتجاه المحافظ والاتجاه الإصلاحي (الذي يمثله مفكرون جدد بارعون من نوع عبد الكريم سروش، ومصطفى ملكيان ...) قد وجه النظر إلى ثغرات ونقاط ضعف التقليد الشيعي المهيمن، ولذا كان الرهان على النفس الديمقراطي لدى مرجعية النجف الشريف رهانا خاسرا، باعتبارها تمثل الخط التقليدي المتشدد المقطوع الصلة بالتحديث، وتشكل قطيعة مع خطوات التجديد التي بدأت في الحوزة نفسها في الستينات والسبعينات مع العلامة محمد باقر الصدر.

والواقع أن هذه الصورة الساذجة للمقارنة بين التقليدين السني والشيعي لا تثبت أمام التمحيص العلمي، فالتقليدان ينتميان في الواقع لنفس النسق المرجعي، ولا يختلفان إلا في جزئيات معدودة، إذا صرفنا النظر عن الخلفيات التاريخية الأيديولوجية التي اكتنفت نشأتهما وتطورهما.

وما المشكل القائم حاليا في العراق (في بعض جوانبه على الأقل) إلا مظهر من مظاهر هذا العجز المزمن عن تجاوز تركه صراعات الماضي التي مزقت صف الأمة، حتى ولو كانت الرهانات هذه المرة مغايرة، والمسؤولية الكبرى فيها تتحملها سلطات الاحتلال الأمريكي.

نقلاً عن / صحيفة "الشرق الاوسط"

رواية النزاع السني- الشيعي والديموقراطية المرتدة...

دلال البزري □

العقل العربي موسْوس اليوم بنوع جديد أو متجدّد من النزاعات: النزاع المذهبي، السني–الشيعي. الآن صار نافلا الجهر به. الاسماء، الشعارات، الهوية، «السجالات»، الرموز، مشاهد الموت اليومية... كل عدّة النزاع المذهبي باتت على درجة عالية من الجهوزية. بعد الجحيمين، العراقي واللبناني المرتقب. بعدما «طق» شريان الحياء، وباتَ من ليس عنده شيعة، يُخترع له شيعة. مثل فلسطين نفسها التي انخرطت مؤخرا في هذا النزاع، وإن خلتْ من الشيعة.

ومع نوع كهذا من النزاع، كان لا بد من التاريخ، ومن لحظات تأسيسية منه بالذات. الجميع أُقحم في الموضوع: الصحابة، زوجات الرسول، وخصوصا عائشة، وزيد ومعاوية وحروب الردة والفتنة الكبرى... فكأنها حصلت البارحة؛ وما زالت ندية في ذاكرتنا وهي ذاكرة معروفة بالمزاجية الفائقة. اللحظات التأسيسية للسلطة السياسية في «امة الاسلام»، وقد عادت الى زيد، فكان الشيعة من المتمردين العاصين عليها. ومن يومها واصحاب السلطة من السنة يحتكرون نواصيها. فيما الشيعة، خارجها، محرومون من امكانية استرجاعها. والآن اتتْ اللحظة المناسبة: ايران الإمبرطورية الاسلامية الجديدة، ذات العقيدة السياسية–الشيعية، تأخذ بثأر الشيعة العرب، فتمكّنهم من ان يعيدوا لكل ذي حق حقه: أي غنائم السلطة. تلك هي بإختصار الرواية التي «تفسر»، أو«تشخّص»، النزاع الدائر الآن. في مناطق النزاع الساخنة، كما الباردة منها.

طبعا ليس غريبا ان يكون ابطال هذا «النزاع» من المعمّمين. فهم اصحاب هذا الزمن، مناضلو القضية وقضاة مذاهبها. ودورهم لا يقتصر على اصدار شروحاتِ هذا النزاع ومقولاته الشرعية. بل هم يقودونه، وبالمعنى الالهي للقيادة. كل يمثل الله في مذهبه، يمثلنا ويحمينا. ولا فرق هنا بين حركة «مهدوية» يدعي زعيمها بأنه المهدي المنتظر، وبين اصحاب صكوك الموت تكفيرا أوتخوينا، او الاثنين معا.

خارج المعمّمين، رهطٌ من «الزمنيين» الخائضين في هذا النزاع. او بالاحرى الملتحقين به، بالضبط كما يلتحق «الحلفاء» القوميون واليساريون بالقيادة الدينية–السياسية لـ«المقاومة» ضد المشاريع والمؤامرات الصهيونية والاميركية...

ابرز انشطة هذا النزاع مؤتمر رجال الدين الشيعة والسنة في قطر، والذي تميز بـ«الجرأة» الشديدة، كما وصفته صحافتنا. وتعريفها لـ«الجرأة»: ان كلا من الطرفين، السني والشيعي من أئمة وشيوخ، رمى على الآخر «مآخذه». التشيع، مهاجمة آل البيت، مهاجمة الصحابة. ثم اتفقوا على ان لكل مذهب مملكته المحروسة بقرار إغلاق حدودها على المذهب الآخر... تلك كانت «جرأة» المؤتمرين. ما من احد منهم إلا اعتبر نفسه معسكر الخير المطلق! هذه «المصارحة» خرجت الى الاعلام، فعاد كل الى دياره مكللا بأوراق غار الكراهية تجاه الآخر... تلك هي تحديدا واحد من فروع هذا النزاع: الكراهية.

اهم ما في رواية هذا النزاع فصل إستيلاء الأكثرية السنية على السلطة، وتهميش الاقلية الشيعية إلى خارج دائرة القرار؛ وذلك منذ اللحظة التأسيسية الاولى... وحتى هذه اللحظة. والأغرب ان الرواية تختتم عادة بإستدراك: «لكن الخلاف ليس مذهبيا، انه خلاف سياسي!». ليعود العقل فيقع في مواطن الابهام والالتباس المستحبة. النزاع ليس مذهبيا. نعم. انه نزاع سياسي. ولكن، اي نوع من أنواع النزاع السياسي؟ ما هي اطره، لغته، مرجعيته، رؤيته للحاضر وللتاريخ؟ ما هو خطابه؟ ما هي اداته وآليته وساحته؟ من هم قادته وجنوده ووقوده؟

بل ما هو مستقبل نزاع تقول روايته اغلبية سنية استولت على السلطة منذ ١٤٠٠ سنة، والآن حان موعدِ اقلية شيعية للأخذ بحقها المسلوب منذ ذلك التاريخ. ماذا يُتوقع من فكرة كهذه؟ التقاتل الملحمي طبعا. شيء من داحس والغبراء. تقاتل نام حينا واستفاق احيانا. والآن فرصة من فرص التاريخ...

لا يفيد الاصرار على تسمية هذه الحرب بـ«السياسية». مذهبية النزاع لا يمكن ان تكون إلا سياسية. «السياسية» كصفة لا تنفي عنه المذهبية، بل تؤكد كارثيته. لذلك فالقول بأن النزاع المذهبي هذا، على كل مذهبيته الفاقعة، ليس مذهبيا بل سياسي، هو من باب تمكين الرواية المذهبية لا من باب اضعافها، وذلك بحجب الغريزة المذهبية عنها، طلبا للصورة الحسنة.

ولا يغرنك المثل الفلسطيني. حيث النزاع بين «حماس» و«فتح»، حول السلطة، والاثنان من السنة. لا شيعة فيهما. لكن رواية «سني–شيعي» للنزاع تسرّبت اليهم. وصرخت جماعة «فتح» ضد جماعة «حماس»: «شيعة! شيعة!»، فأصبحت «حماس» بذلك شيعية. اذ يكفي ان تلصق بخصمك هوية مكروهة، حتى يتلهّف عليها، ويتلقفها كغنيمة، كسلاح بوجهك.

الخطر الأكبر من هذه الرواية هو إغفالها التام لواقع كانت له تسميات مختلفة منذ ما لا يزيد عن السنة (عصر الاستهلاك السريع). كان في ذاك الزمن الغابر يُقال «إصلاح»، «تداول سلطة»، «إنتخابات»... على مدار العالم العربي. التشخيص كان: استبدادية الدولة الاستقلالية، فشلها في بناء دولة وقانون وتنمية وانعدام شروط المواطنة وعيشها وآلياتها... الى ما هنالك من توصيفات للواقع، نالها التكرار ولم تعد، على ما يبدو، تحشد الانصار. الحاجة للدين والغيب اقوى. رواية أغلبية سنية واقلية شيعية فيها غواية شديدة، تشبه العصر والتلفزيون والدم المسْفوك.

العقل العربي الهش تحول بسرعة خيالية نحو رواية «سني–شيعي»؛ لاغياً ذاكرته الحاضرة، او الماضية القريبة... لحساب ذاكرة مرّت عليها قرون. التاريخ السحيق يبدو اكثر بركة من التاريخ القريب. خطورة الفكرة لا تخفى: ما هو في الواقع اقلية حاكمة استولت على السلطة واحتكرتها في الماضي القريب جدا، تصبح في روايتنا أكثرية سنية انتزعت السلطة من اقلية شيعية. وآخر طرائف هذه الرواية ان مُعنين في الردح لإستبدادية الرئيس المصري حسني مبارك وتشبّثه بالسلطة يبكون «الشهيد» صدام حسين الذي اغتالته «زمرة شيعية متعصبة»! وهذه طرفة لن تجدها الا في بلاد العرب.

«الخارج» هو الذي أوجد المذهبية، ناهيك عن الطائفية. ونحن براء منها، يقول ابطال النزاع المذهبي ومروّجو روايته... والدهشة طبعا تمتلكهم. كأن اكتشاف شرور العدو والاندهاش منها هما للتملص من مسؤولية النزاع، من دون التوقف عن مدّه بالطاقة. فالطبيعي ان يستفيد العدو من النزاع وقد يعمل على تأجيج روايته. اسرائيل قالت بصراحة انها لن تهجم على الفلسطينيين، لأنهم يقومون بمفردهم بهذه المهمّة. لكن الجديد ربما، ان اميركا قد تجد فعلا في النزاع المذهبي منفذا ومهربا من فشل سياستها الخارجية، ولكي ترتاح من «مشروعها الديموقراطي» في المنطقة بعدما أوصلت طلائع هذا المشروع الى السلطة دعاة موتها.

□ أكاديمية وكاتبة عراقية مقيمة في القاهرة

معركتنا مع الإيدز معركة التزام جماعي..
الكل يشارك.. الكل مسؤول

أخي المواطن
أختي المواطنة